



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**17 et 18 Avril 2010**

**17 و 18 أبريل 2010**



## حرزني وملف الإدماج

أعلن أحمد حرزني أن ملف الإدماج الاجتماعي عرف فعلا بطنا كبيرا، وأن جهات - لم يسمها - تتلصقا في تنفيذه، وأنه في كل الحالات لا يمكن أن يحدد جدولة زمنية لتنفيذه، أو أن يحدد سقفا زمنيا لحله.  
جاء ذلك في معرض اللقاء الموسع الذي جمع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأمينه العام وطاقم إداري مسؤول عن ملف الإدماج بالمجلس بأعضاء لجنة التنسيق وممثلين عن الضحايا بخصوص مطلب الإسراع بتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية العالقة.  
ومعلوم أن لجنة التنسيق مشكلت من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المركز المغربي لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، أطاك المغرب، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد النقابي للموظفين، الجمعية الوطنية لعملة الشهادات المعطلين.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de

## صحراويون يسألون حرزني عن ذويهم المختطفين

عائلات تستعد للاعتصام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

علمت «الصباح» أن عائلات صحراوية من السمارة تستعد للسفر إلى الرباط من أجل الضغط على المسؤولين في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للكشف عن مصير أزيد من مائة مختطف منذ منتصف السبعينات.

وكشفت مصادر من لجنة عائلات المختطفين الصحراويين مجهولي المصير، أن العائلات اقتنعت بضرورة التنقل إلى الرباط لحمل المجلس الاستشاري، ومعه الدوائر المختصة، على بذل جهد في الكشف عن مصير المختطفين الصحراويين مجهولي المصير الذين لم يشر أحمد حرزني، رئيس المجلس، إليهم في آخر ندوة صحافية عقدها بشأن تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وزادت المصادر نفسها موضحة لـ«الصباح» أن هناك استعدادا لدى العائلات للمجيء بشكل جماعي والمكوث في الرباط إلى حين معرفة مصائر ذويها المختطفين، والتوصل بشهادات وفاة من المجلس الاستشاري.

وكان تصريح حرزني في الندوة الصحافية الخاصة بتفعيل توصيات الهيئة أثار غضب العائلات التي انتظرت الجديد، غير أنها لم تتلق الجواب بشأن لائحة تضم 86 شخصا، أغلبهم اختطفوا عام 1976 من قبل عناصر تابعة للدرك الملكي، إما قرب مدينة السمارة أو بمنطقة اجديرية.

واستغربت مصادر من لجنة العائلات كيف أن المجلس غض الطرف عن هؤلاء، بل إنه لم يطلق لو إشارة واحدة، «بالعكس، فهمنا من تصريح حرزني أن الملف بالنسبة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تم طيه، وأنه لم يعد أي مجال للحديث عن هذا الموضوع، ما دفعنا إلى التفكير في هجرة جماعية إلى الرباط لنسأل

عن أبائنا وإخواننا وأقربائنا المختطفين»، يوضح الحبيب البشير، الذي كان ضمن وفد عن العائلات التي عقدت لقاءات مع أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة قبل رحيل رئيسها إدريس بنزكري. من جهته، كشف حمدي الحرطاني أن عائلته استغربت لموقف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كشف عن لائحة تضم عشرة مختطفين «دون أن يكلف نفسه عناء الاتصال بالعائلات لإخبارها بمعطيات جديدة أو يمدها بشهادة وفاة أو يعدها بتسليم الرفات»، فوالد الحرطاني، المختطف عام 76، ورد اسمه في اللائحة، ولم تتلق العائلة أي تعويض، في ما خصص المجلس تعويضات لفائدة عائلات 16 عائلة من الذين اعترف المجلس بوفاة ذويهم، ويوجد من بين هؤلاء المختطفين مدنيون وعسكريون. وفي هذا الصدد، قال الحرطاني «نحن لا يهمنا ملف العسكريين، نحن مدنيون وأبائنا مدنيون اختطفوا ولا يمكن للمجلس أن يدير ظهره لهذا الملف، إذا كان فعلا يسير في اتجاه طي صفحة الماضي ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة». فمن أصل 114 حالة أحصتها لجنة عائلات المختطفين الصحراويين مجهولي المصير، لم يشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سوى لأثنين، الأولى تضم 16 حالة لم يكشف المجلس عن مصيرها، لكنه قدم تعويضات لذويها، فيما تضم اللائحة الثانية، عشر حالات مازالت مجهولة المصير ولم تتلق عائلاتهما أي تعويض. إن عدم ذكر أسباب الوفاة وتسليم شهادات تثبت ذلك، دفع العائلات إلى التفكير في المجيء إلى الرباط والدخول في اعتصام مفتوح إلى حين كسر جدار الصمت عن الملف الذي عمر أزيد من ثلاثة عقود.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)